

هروب رؤوس الأموال من الطول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق

م. د. عبير محمد جاسم *

المستخلص

ان مشكلة هروب رؤوس الاموال تعد من اهم القضايا التي يجب على الدول العربية الاهتمام بها لما تعنيه من ظهور فجوة تمويلية تعيق وتضعف حجم الاستثمار اللازم لاستمرار عملية التنمية، لذا لابد من وجود وسائل لتشجيع تلك الاموال على العودة واستثمارها بما يخدم تحقيق اهدافها التنموية.

Abstract

The problem of capital flight is one of the most important issues that the Arab states pay attention to due to the appearance of a financing gap hinder and weaken the volume of investment required for the continuation of the development process, so there should be a means to encourage the money to return and invest in order to serve their development goals

مقدمة

تعد قضية هروب رؤوس الاموال العربية من القضايا المهمة في الوقت الحالي لما تعنيه من تحول الاستثمارات المطلوبة في العالم العربي نحو العالم الخارجي وذلك قد يمثل نوعا من التبعيات الاقتصادية في الظروف الحالية التي تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية للدول العربية والعراق بالايخص اضافة الى انها تحقق منافع اقتصادية واجتماعية للدول الاجنبية، كما انها تؤدي الى تعقيد مشكلة المديونية للدول العربية وما تؤول اليه من مشاكل اخرى كالبطالة وضعف الانتاج وارتفاع الاسعار، اذ تبلغ فجوة تمويل الاستثمارات في بعض الدول الى 70% يتم تغطيتها من خلال الاقتراض والاعانات، ناهيك عن جذب الاستثمارات الاجنبية للداخل التي قد لا تستطيع سد الفجوة التمويلية بسبب ضعف حجم هذه الاستثمارات، فـرؤوس الاموال العربية قد تتجه نحو بلدان اكثر خطورة تستغل تلك الاموال لخدمة اجندتها وتقويض عملية التنمية الاقتصادية للدول العربية وخاصة العراق.

لذلك فان قضية الحد من هجرة الاموال العربية تعد من الاولويات الرئيسية للعالم العربي ولاسيما في العراق بما في ذلك ضرورة توفير المناخ المناسب لتشجيعها على العودة وتمويل الاستثمار التنموي. ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان ظاهرة هروب راس المال ناتج عن السياسات الاقتصادية غير المستقرة وغير الحازمة باتجاه تشجيع بقاء تلك الاموال واستثمارها. كما يهدف البحث للتعرف الى تلك الظاهرة في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية العربية التي تشجع هجرة الاموال الى الخارج وسبل عودة تلك الاموال الهاربة من اجل اعادة التوازن الاقتصادي بين الموارد الاقتصادية بما فيها راس المال وبين المردود الاقتصادي لهذه الموارد في ظل فجوة مالية كبيرة تعاني منها معظم الدول العربية والعراق بشكل خاص، ومن هنا فقد تضمن البحث دراسة الجوانب النظرية المتعلقة بذلك الموضوع والمتمثلة بالاسباب والدوافع لهجرة راس المال واتجاهاته بغض النظر عن كونها شرعية او غير شرعية اضافة الى الآثار المترتبة عليها مع اهم الوسائل والاليات المقترحة لاعادة تلك الاموال مع اشارة خاصة للعراق.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2012/2/14

المبحث الأول لهروب راس المال والعوامل المؤثرة فيه وطرق قياسه

أولاً: مفهوم هروب راس المال

معظم الباحثين يعرفون هروب رؤوس الأموال على أنه فقدان أو خسارة كبيرة للاستثمار المحلي الناتج عن خلل في القرارات السياسية، وتزداد عمقا وتوسعا كلما ازداد التفاعل الديناميكي السلبي بين قرارات السياسة وقرارات الاستثمار. وقد اختلفت تعريفات هروب راس المال في مداها وتركيزها، إذ يعدده البعض مؤشر مهم لكفاءة أداء السياسات الاقتصادية، فبالإضافة إلى أنه خسارة مباشرة لتكوين راس المال الثابت و/أو انعكاس لآثار السياسات المتعلقة بالاستثمار الكلي فإنه يعتبر أيضا مؤشرا للنمو المتوقع مستقبلا وقدرة البلد لتمويل مدفوعات الدين الخارجي⁽¹⁾.

وفي تعريف آخر لهروب راس المال يعتبره جزء من التدفقات المالية الخارجة للمقيمين الذين يتأثرون بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فقد عرفه (Kindleberger 1937) على أنه تحويل المصادر والموارد الحقيقية للخارج نتيجة لعدم الاستقرار واللايقين في البيئة الاستثمارية⁽²⁾.
إن راس المال اليوم يتحرك دوليا استجابة لزيادة فرص الربح المتولدة عن زيادة الاندماج بالأسواق المالية العالمية وتطور الأدوات المالية والنقل والاتصالات وكذلك زيادة حجم التجارة.

كما ويتضمن هروب راس المال، خروج الأموال غير الطبيعي abnormal الذي يخرج من دولة ما، من قبل شخص أو أكثر من الأشخاص الذين يشعرون بالخوف أو الشك مما يجعلهم يهربون أموالهم خلسة نتيجة للتضارب بين أهداف هؤلاء الأشخاص (أصحاب رؤوس الأموال) وبين أهداف الحكومة، إذ إن تدفق راس المال للخارج يزداد من خلال ارتفاع مخاطر مصادرة تلك الأموال أو خدمة الدين الخارجي أو انخفاض قيمة العملة⁽³⁾. وقد يتحول جزء كبير من هذه الأموال نحو عمليات غسيل الأموال إلى حد كبير وخاصة تلك الأموال المتأتية من أنشطة غير قانونية أو غير مشروعة لذلك فإنها غير مسجلة في الحسابات القومية للبلد⁽⁴⁾.

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في إعطاء مفهوم دقيق لهروب راس المال وتمثلت بثلاث آراء⁽⁵⁾:

1- التعريف على أساس طريقة القياس أو الحساب. ويتضمن:

أ. التعريف الواسع

ويعتمد هذا التعريف على افتراض أن كل الأموال الخارجة من قبل المواطنين المحليين، إذا استثمر محليا سيولد معدل عائد اجتماعي مرتفع، وهذا التعريف يتضمن قياس ملكية الأصول الأجنبية من قبل البنوك والأشخاص إضافة إلى الخطأ والسهو في ميزان المدفوعات ويعتبر هذا التعريف واسع جدا لأنه يتضمن كل الزيادات في الأصول الأجنبية المدونة (أو المسجلة) وغير المدونة للقطاع العام والخاص.

ب. التعريف الضيق

ويشمل راس المال القصير الأجل للقطاع الخاص فقط إضافة للخطأ والسهو في ميزان المدفوعات. ويلاحظ هنا أن كلا التعريفين يستندان لافتراض المخاطرة في تقدير المبالغ الهاربة والتي تعكس بشكل أو بآخر مدى فقدان الرفاهية والمنفعة الوطنية، وبالتالي فإنها ترتبط عكسيا بالاستثمار المحلي.

2- التعريف على أساس المعاملة التمييزية لراس المال

ويرتبط هذا التعريف بمحددات حركة راس المال الدولية المعتادة، والفروق في المكاسب الدولية، إذ يركز على مدى المعاملة التمييزية بين المقيمين وغير المقيمين في الإيفاء بالديون والمستحقات والممتلكات، إذ أن الدول المضيفة غالبا تفضل استثمار غير المقيمين (الأجانب) بسبب اختلافات أسعار الصرف والفروق الضريبية بين الدول، ويقع عبء الإيفاء بالديون والاستحقاقات المالية على المواطنين وهذا يولد اختلافات في المخاطر الحقيقية بين المقيمين وغير المقيمين. ومن جهة أخرى نجد أن العقود والتعاملات المحلية بين المواطنين المقيمين تكون أكثر حماية من التعاملات بين المقيمين وغير المقيمين ذلك أن التعاملات المحلية تكون محمية من قبل النظام التشريعي الحكومي، كما أن المقيمين يتأثرون أكثر بانخفاض قيمة العملة المحلية والتضخم المحلي.

واستنادا لهذا التعريف هناك حركة لراس المال باتجاهين مشتق من خلال المراجعة أو التفاوت بين العائد والمخاطرة وهما :

1. تدفق الاموال للخارج من قبل المقيمين الذي يعود للداخل والمتاثر بفروقات الضرائب والمخاطرة مثل دولة الصين حيث ان راس المال الخارج من قبل المقيمين يعود للبلد على شكل استثمارات اجنبية مباشرة.
2. خروج راس المال من قبل المقيمين والذي يتم تمويله بتدفق راس المال للداخل كالاقتراض الخارجي لتمويل هروب راس المال مثل دولة المكسيك في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. ويحدث هذا النوع عندما يكون المستثمرين الاجانب مدركين بصعوبة الاستثمار في هذه الدولة وان تدفق راس المال للداخل سيزداد عندما تفرض دولة ما حوافز وضمانات للمستثمرين الاجانب ، او عندما تكون عوامل المخاطرة او الاختلاف بين المناطق والدول محدودة.
3. هروب راس المال تحويل غير قانوني للاموال :
وفي هذا التعريف اشارة الى انه تحويلات غير قانونية تحدث في حالة قيام بعض التجار بتزوير او تحريف في السجلات التجارية من اجل بقاء اموالهم في الخارج فقد يحدث على شكل خروج لبعض السلع كالذهب والفضة والمعادن الثمينة والتحف الثرية.
من هنا لابد من التمييز بين التدفق الطبيعي لراس المال الى الخارج من اجل تمويل التجارة الدولية او ايجاد فرص لاستثمار حقيقي او تنوع المحافظ الاستثمارية وبين التدفق غير الطبيعي الذي يتولد نتيجة السياسات الاقتصادية غير الكفوءة او عدم الاستقرار السياسي.
لذا فان هروب راس المال يضم كل الاصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة بما في ذلك مشتريات الاصول المالية الاجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى الاصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية سواء كانت عامة او خاصة .
اما اشكال هروب رؤوس الاموال فانه يأخذ اشكال عديدة فقد يكون بشكل مباشر او بشكل غير مباشر او قد تتضمن العملية اكثر من طرف او اكثر من دولة، وذلك قبل ان تصل رؤوس الاموال الى الدولة المقصودة و ابرز هذه الاشكال هي (6):
1. ايداع الاموال الناتجة عن عمليات او نشاطات ممنوعة قانونا في البنوك الخارجية مثل معاملات الاسواق السوداء وغيرها .
2. ايداع مبالغ نقدية من قيمة الديون الخارجية المقترضة من الخارج باسماء افراد في بنوك اجنبية على شكل عمولات اورشاي في حالة صفقات استيراد المواد الغذائية و صفقات الاسلحة والبتروول وغيرها.
3. انشاء فروع لشركات اجنبية وهمية لتحويل الاموال الى الخارج.
4. التلاعب في قيم الفواتير للصادرات والاستيرادات بالاتفاق بين المصدرين والمستوردين وايداع الفرق بين القيم الحقيقية المدونة بالفواتير في حسابات افراد بالبنوك الاجنبية وهذا سيؤدي الى التأثير على قيمة الصادرات لتصبح اقل من الاستيرادات في ميزان المدفوعات.
5. ايداع بعض اموال حصيلة مدخرات العاملين بالخارج في البنوك الخارجية ، وعدم استفادة الدولة من هذه الاموال ، التي لم تدخل الى البلاد ولم تخرج منها ، الا انها تبدو في حكم الاموال الهاربة لعدم قدرة البلد من الاستفادة منها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على حركة رؤوس الاموال

- عند التطرق الى العوامل التي تؤثر على اتجاهات راس المال بشكل عام نجد ان هناك عدة عوامل تفسر حركة رؤوس الاموال بين الدول بغض النظر عن كونه هروبا او تدفقا مشروعا وتؤثر على حامي هذه الاموال بشكل مباشر او غير مباشر بحثا عن العائد المرتفع والمخاطر الاقل واهم تلك العوامل هي :
1. سعر الفائدة

ان ارتفاع سعر الفائدة القصير الاجل يؤدي الى تدفق راس المال من الخارج الى الداخل وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة مقارنة بالعالم الخارجي ، اي ان صاحب راس المال يقارن بين الفائدة التي يحصل عليها من استثمار امواله خارجيا والفائدة التي يحصل عليها من استثمارها في الداخل . الا ان ذلك قد واجه نتائج معاكسة في الآونة الاخيرة ترافق مع هروب راس المال فعندما ترتفع اسعار الفائدة بمعدلات عالية فقد يعني ذلك ان الاقتصادات تحاول الدفاع عن عملتها وهذا يشكل خوفا بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال لان ارتفاع سعر الفائدة سيولد انخفاض في قيمة العملة مما يعني ارتفاع نسبة المخاطرة لاصحاب راس المال ، ومن جهة اخرى فان ارتفاع سعر الفائدة قد يؤدي الى احتمالية تاخر في دفع الديون ومن ثم الاساءة لوضع حالة حساب راس المال في ميزان المدفوعات ، لذا فقد يكون خفض سعر الفائدة افضل في حالة هروب رؤوس الاموال (7).

2. تعظيم الارباح

ويعتبر من اهم دوافع خروج راس المال من اجل الحصول على ايرادات اعلى وقد يأخذ شكل استثمارات مباشرة من اجل اقامة مشاريع تحقق ارباحا لاصحابها ، وفي الاونة الاخيرة بدأت هجرة معاكسة لراس المال من الدول النامية الى الدول الصناعية وباحجام كبيرة اي من بلد الندرة الى بلد الوفرة حيث وجود الاستقرار والامان وذلك يمثل استنزافا لموارد اقتصادية نادرة يكون البلد بحاجة اليها من اجل التنمية الاقتصادية(8).

3. تغيرات اسعار الصرف

فالتغيرات في اسعار الصرف تولد مخاطر تمنع الافراد من تحويل استثماراتهم بين دولة واخرى ،وقد تنشأ هذه المخاطر بقيام السلطات النقدية في البلد بتخفيض قيمة عملتها الخارجية بهدف تشجيع صادراته وقد ينعكس ذلك في انخفاض القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم النقدي ، لذلك يفضل اصحاب رؤوس الاموال ايداع اموالهم بعملات ثابتة ومستقرة في الخارج(9).

4. حالة الاستقرار السياسي

اذ يعتبر من العوامل الجاذبة لراس المال، فقد تصل حكومة ذات توجه اشتراكي مثلا الى السلطة وتقوم بمصادرة رؤوس الاموال او عدم ايفائها بالتزامات الحكومة السابقة تجاه الافراد مما يجعلهم يسارعون لتحويل اموالهم وايداعها في بنوك اجنبية بغض النظر عن سعر الفائدة ، كما ان هيكل المؤسسات السياسية لها اثار على المؤسسات الاقتصادية كالتقييد المالي والاخفاق في تسديد الديون وضعف التمويل الحكومي(10).

5. تزايد العبء الضريبي

ان فرض ضرائب عالية يدفع اصحاب رؤوس الاموال لاستثمار اموالهم في الخارج ويقوم هؤلاء بالمقارنة بين الخضوع للضرائب العالية او تحريك اموالهم للخارج مع توقع المخاطر المحتملة ، فاذا كانت حساباته تشير الى قلة المخاطر الخارجية فيؤدي ذلك الى خروج راس المال على الرغم من ان الدول الخارجية قد تقوم هي الاخرى بفرض ضرائب لكن تاثيرها يكون جانبي اذا كان اصحاب راس المال واثقين بتشريعات الاستثمار الدولي واستقرارها اكثر من ثقته بتشريعات الاستثمارات المحلية في بلدانهم(11).

ثالثا: طرق قياس هروب راس المال

يختلف الباحثون في طرق قياس راس المال الهارب باختلاف وجهات النظر واهمها ماياتي (12):

1. الطريقة المباشرة

هنا يعتبره البعض على انه احد انواع التدفقات الخارجة في الاجل القصير ويستجيب بسرعة لمخاطر الاستثمار لذلك تسمى بالنقد الساخنة **hot money** وهي النقود التي تتأثر بسرعة بالالزامات المالية او السياسية او التوقعات المتعلقة بتشديد السيطرة على حركة راس المال او تخفيض قيمة العملة المحلية او لتغيرات العائد الحقيقي بعد الضريبة وهذه النقود تتأثر ايضا بتحسين الظروف لتعود بسرعة للبلاد. كما يقيسه البعض من خلال فقرة الخطا والسهو حيث يحسب راس المال الهارب من الفرق بين الدائن والمدين للحساب الجاري في ميزان المدفوعات كبديل عن التدفقات الخارجة في الاجل القصير غير المسجلة يضاف لها احصاءات عن راس المال للقطاع الخاص في الاجل القصير ولا تتضمن القطاعات الرسمية وتسمى النقود الساخنة (2) **hot money**.

2. الطريقة غير المباشرة

وتعني ان التدفقات الداخلة تمول التدفقات الخارجة والتي تؤخذ من التدفقات المذكورة سابقا والمتمثلة في (الزيادة في الدين العائد للمقيمين الاجانب ، والتدفق الداخل الصافي من الاستثمار الاجنبي المباشر ، الزيادة في الاحتياطي الاجنبي ، مقدار العجز في الحساب الجاري) حيث ان العجز يشير الى مقدار هروب راس المال وهذا المقياس يقيس صافي المطلوبات الاجنبية من قبل القطاع الخاص بدون تمييز التدفقات لاغراض المضاربة او لغير المضاربة او التدفق الطبيعي او غير الطبيعي. اي ان هذا المقياس لا يصنف هروب راس المال على انه استجابة لرد فعل للتغيرات السياسية والاقتصادية.

3. المقياس الواسع

ويقاس مقدار راس المال الهارب بقيمة ممتلكات الاصول الاجنبية الخاصة غير المصرفية لدى المواطنين اضافة الى الخطا والسهو في ميزان المدفوعات اي يساوي التدفقات للداخل مطروحا منها عجز الحساب الجاري وتغيرات الاصول الخارجية للبنك المركزي والتجاري وهذا المقياس يعزل الهروب عن التدفقات الخارجة لراس المال.

4. المقياس المعدل
ويتضمن مجموع التدفقات الكلية مطروحا منها التدفقات الخارجة لاغراض تمويل التجارة وتنويع المحافظ ومضافا اليها الدخل على الاستثمار الاجنبي غير المسجل.
5. المقياس المشتق
وهو رصيد المستحقات لغير المقيمين التي لاتولد دخل استثماري مستلم في البلد الدائن.

المبحث الثاني اسباب هروب راس المال العربي للخارج والاثار المترتبة عليه

اولا: اسباب هجرة راس المال العربي

هناك العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي ساهمت في هروب رؤوس الاموال العربية للخارج كان من بينها عوامل طارئة من داخل البلد وعوامل جاذبة من البلد الاجنبي المستلم و اهم هذه الاسباب (13):

1. اسباب اقتصادية ومالية
ان سوء المناخ الاستثماري وتواضع المشاريع التنموية وضعف الاسواق المالية في الدول العربية عموما وعدم تنظيمها والتغيرات الحاصلة في اسعار العملة المحلية واحتمال تخفيضها وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه الدول مع انخفاض الربحية المتحققة قياسا بالدول المتقدمة تمثل اهم الاسباب الطارئة لراس المال ،اضافة الى انخفاض الاتفاق الحكومي على المشروعات وتعدد الرسوم وارتفاعها على المستثمرين مع عدم المواءمة بين السياسات مع ماتطلبه مرحلة النمو الحالية والمستقبلية.
2. اسباب تشريعية
اذ تتصف الدول العربية بعدم وضوح القواعد القانونية واستقرارها ووحدة مبادئها في مجال الاستثمار مع وجود القوانين او التنظيمات التي تحد من حرية المستثمر في نقل ارباحه الاستثمارية فضلا عن قيام بعض الدول بتاميم المشاريع الاستثمارية لديها حسب المبادئ الاقتصادية التي تعمل وفقها وهذه القوانين تسهم في هجرة راسمال للخارج اضافة الى نفور راس المال الاجنبي من البلاد.
3. اسباب كمركية
ان الاسباب الكمركية المعيقة للاستثمار ،تؤثر على استقرار راس المال المحلي وبقائه وهذا مادي الى تاخر قيام الاتحاد الجمركي الخليجي. ويعد سببا مهما من وجهة نظرهم.
4. بيروقراطية الانظمة
يمثل انخفاض الوعي الاداري للمسؤولين من اصحاب النهج الروتيني ،سببا اخر اكثر تعقيدا للمشكلات التي تعترض المستثمرين فالاجراءات التي يتعين الاخذ بها للحصول على الموافقة لاقامة مشروع تعترضها الكثير من القيود وتضارب القرارات وتعدد الجهات اذ تمر بلجان متعددة ولمدد طويلة وبادارات حكومية عدة مما يجعل المستثمر يشعر بالملل ويدعوه للبحث عن مكان اخر يجد فيه التسهيل الاجرائي لاقامة مشاريعه وانخفاض القيود التي تعترضه.
5. الاستقرار الامني
اذ يعد من الاسباب الهامة جدا في الوقت الحالي ليس فقط للبلد نفسه وانما ايضا للدول المجاورة مما قد يقف عائقا امام الاستثمار اويسبب انعدامه وبالتالي هجرة راس المال.
اما بالنسبة للاسباب الخارجية فيمكن ايجازها كماياتي (14):
1. المحافظة على هذه الاموال كون هذه الاستثمارات مضمونة
تعتبر الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوربا الغربية الملاذ الامن والمكان المفضل من وجهة نظر الاموال العربية المهاجرة للحفاظ على قيمة هذه الاموال نتيجة لقوة الاداء الاقتصادي لهذه الدول والمتراق مع القوة السياسية والعسكرية في ظل حرية اقتصادية تمنع الاقتراب من التعدي على هذه الاموال.
اذ تشير التقديرات الاقتصادية الى ان الولايات المتحدة اجتذبت جزءا كبيرا من رؤوس الاموال الخليجية ،فقد بلغت اجمالي الفوائض المالية في دول مجلس التعاون الخليجي الست نحو 1,4 تريليون دولار ذهبت منها 300 مليار دولار للولايات المتحدة و100 مليار دولار لاوربا ونحو 60 مليار دولار الى اسيا وبلغت حجم الاموال الهاربة 1,4 تريليون دولار منها 750 مليار دولار اموال سعودية (15).

2. الربحية

ويعتبر من العناصر المهمة في تحديد حركة رؤوس الأموال أنه كلما زادت درجة تطور الاقتصاد قلت فرص الاستثمار المربح وبالتالي فإن فرص الاستثمار في البلدان الأقل تطوراً مثل البلدان العربية أكثر ربحية مما عليه في الدول المتقدمة لذا فإن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في الآونة الأخيرة في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا التي لازالت أرضاً بكرًا للاستثمار المربح علاوة على توافر بعض الشروط الضرورية الأخرى والمتمثلة بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم مما يفسر أحجام الأموال العربية عن التوطن في العالم العربي أما بالنسبة لمعيار نضج الاقتصاد فإن معيار الربحية لدى الولايات المتحدة الأمريكية متدني (حوالي 4,3%) مقارنة بمعدل الربحية في جنوب شرق آسيا (13-14%).

3. قدرة المستثمرين على استرجاع وتحويل أرباحهم بدون عوائق

تختلف دول العالم في سن القوانين الخاصة بتحركات الأموال والأرباح دخولاً أو خروجاً إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتعلن موقفاً محدداً بخصوص ذلك وإن كان هذا لايعني عدم وجود سياسات تحد من حرية هذه التحركات بل إنها قد تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية تحددها مصلحة الشركات والبنوك والأسواق الأمريكية على الرغم من قيادتها لسياسة الحرية والتحرر الاقتصادي. هذه هي أهم الأسباب لهروب رأس المال بالإضافة إلى عوامل أخرى كالانقراض والتطور في البنية التحتية والفوقية للاستثمار في هذه الدول.

ثانياً: الآثار المترتبة على هجرة رؤوس الأموال وسبل علاجها

لاتخلو ظاهرة هروب رؤوس الأموال من آثار سلبية تؤثر على اقتصاديات الدول العربية وتعيق عملية التنمية فيها ويمكن تحديد أهمها بالآتي:

1. الأثر على النمو الاقتصادي

يمثل رأس المال عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج ويعتمد عليه الناتج المحلي بشكل كبير وعليه فإن نزوح رؤوس الأموال يعتبر انخفاضاً لمساهمة رأس المال في الناتج المحلي. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فإن مستويات الاستيرادات سوف تتأثر سواء كانت استيرادات رأسمالية أو وسيطة وهذا يؤثر سلباً على نمو الناتج أيضاً⁽¹⁶⁾.

2. الأثر على القاعدة الضريبية

تؤدي تلك الظاهرة إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة إذ أن آثارها السلبية على النمو تقلل من القاعدة الضريبية ومن حصيلة الضرائب. كما أنها تقلل من رصيد الثروة والدخل مما يعني تقليص القاعدة الضريبية، والتي بدورها تؤدي إلى المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. وإذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية فقد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب مثل ضريبة المبيعات أو قد تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي وذلك سيؤدي إلى المزيد من هروب رؤوس الأموال⁽¹⁷⁾.

إضافة إلى ذلك فإن تلك الظاهرة ستجعل النظام الضريبي غير عادل في توزيع الأعباء الضريبية إذ سيقع معظم العبء الضريبي على الأفراد ذوي الدخل المنخفضة.

3. الأثر على السياسة النقدية

قد يكون أثر هروب رأس المال خطيراً لاسيما في وقت الأزمات فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يترتب عليها المزيد من هجرة رؤوس الأموال وللمحد من تلك الظاهرة فقد يتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعديل أدوات السياسة النقدية بما فيها تعديلات الفائدة والصرف الأجنبي فإذا كان معدل الفائدة حراً يخضع لظروف العرض والطلب فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة سوف تدفع معدلات الفائدة للارتفاع وذلك كمحاولة لتقليل هروب رأس المال كما قد يترتب على ذلك تدهور الاحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف، وذلك من خلال عرض العملة المحلية لأصحاب رؤوس الأموال المهاجرة طلباً للعملة الأجنبية المتوفرة لدى الدولة وهذا يؤثر سلباً على مكانة الدولة الاقتصادية من حيث حجم الاحتياطيات النقدية لديها ومن جهة أخرى فإن خروج هذه الأموال يتطلب تحويلها إلى عملات أجنبية أي زيادة عرض العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مما يفضي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة عرضها⁽¹⁸⁾.

4. الأثر على مستوى التشغيل

هناك ارتباط عكسي بين معدل الاستثمارات ومعدل البطالة وتكمن تلك العلاقة في أن الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية تسهم في إيجاد فرص توظيف من خلال الطلب على عنصر العمل وفي حال هجرة رأس المال ينخفض مستوى الاستثمارات وبالتالي ينخفض الطلب على العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في المجتمع.

وتشير بعض التقارير الى ان حجم الاموال العربية يتعدى سنويا 30 مليار دولار مؤكدا مدى اهمية الاموال العربية في دعم الاقتصاد الامريكي والمساهمة في تعزيز الدولار حيث تشير الاحصائيات الرسمية الامريكية الى ان كل مليار دولار يوظفه العرب في الاقتصاد الامريكي يوفر 30 ألف وظيفة وان رؤوس الاموال العربية في امريكا توفر 3,5 مليون وظيفة بينما تعاني معظم الدول العربية من البطالة ونقص الاستثمارات. وان 90% من الاموال العربية في الخارج تخص رجال الاعمال من دول الخليج التي تضم 185 ألف رجل اعمال ومستثمر يملكون حوالي 718 مليار دولار مقابل 15 ألف رجل اعمال ومستثمر من باقي الدول العربية تبلغ استثماراتهم واعمالهم حوالي 78 مليار دولار⁽¹⁹⁾.

لذا لابد من اتخاذ عدة اجراءات لتشجيع عودة راس المال الهارب وعلاج المشاكل التي تعترض توطین الاموال المحلية وجذبها الى الداخل والتمثلة بوضع القوانين والانظمة الاقتصادية والاستثمارية التي تكفل حقوق المستثمر المحلي والاجنبي وتبين العلاقة القانونية بين المستثمر والدولة وبما يتلائم مع البيئة المحلية ومعطيات النظام العالمي الجديد كما ينبغي مراعاة دعم وتنمية القطاع الاستثماري الداخلي وتطوير كافة الانظمة الخاصة بالشركات المحلية ولاسيما المتعلقة بفتح الاستثمار في مختلف المجالات دون تقييد اضافة الى تسهيل سياسة الخصخصة وتوظيف مدخرات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بدلا من توجيهها الى خارج البلاد وتعميق الخصخصة في القطاع العام وماتملكه الدولة في الشركات المساهمة والذي يمثل عامل مهم في عودة رؤوس الاموال المهاجرة، كما يعتبر قيام ادارة اقتصادية في الدولة لها تاثير قوي في انهاء كافة المشاكل التي تعترض سبيل المستثمر والبعد عن البيروقراطية والاجراءات الروتينية في انجاز المعاملات والمتطلبات اللازمة لمشروعاته الاستثمارية علاوة على ذلك فان الوضوح والشفافية لاسيما في السوق المالية توفر الثقة للمستثمر من الداخل او الخارج لانها تعطي الصورة الحقيقية لواقع الاستثمار كما يجب الاهتمام بتطوير التكنولوجيا في جميع الانشطة الاقتصادية ومواكبة متطلبات النشاط الاستثماري وتوفير اجهزة مالية ومصرفية متطورة مع العمل على تطوير صيغ الاستثمار في المصارف الداخلية من اجل تحقيق نمو استثماري مرتفع⁽²⁰⁾.

المبحث الثالث

الهروب راس المال الوطني من العراق (الاسباب وسبل العودة)

اولا: نبذة عن ظاهرة هروب راس المال من العراق

ان معظم العراقيين في فترة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي قاموا بهرب اموالهم لزيادة قيمتها عن 20 مليار دولار الى حيث هاجروا اذ قاموا بتأسيس مشاريع يقدر حجمها باكثر من ثلث مدخرات الاسر العراقية.

والسبب في ذلك هو سوء التخطيط وسوء الادارة وعدم القدرة على استنباط قوانين وانظمة جديدة كما ان هناك خلط بين خصخصة الاقتصاد وشموليته. اما في السنوات الاخيرة فان الاموال التي نقلها العراقيون خارج بلادهم تقدر بـ 23 مليار دولار على اعتبار ان كل فرد من بين ثلاثة ملايين عراقي نقل معه ثمانية الاف دولار منذ رحيله وطيلة السنوات السبع الماضية، وان المبالغ المنقولة للاستثمار من قبل عراقيين هاجروا للخارج تتراوح بين الاف الدولارات ومئات الملايين منها مما يفرض على الحكومة تهيئة الاجواء لاعادة تلك الاموال للاستثمار في العراق اذ ان عزوف المستثمرين سواء المحليين او الاجانب للعمل في العراق مرده الهاجس الامني بالدرجة الاولى اضافة الى قصور في التشريعات التي تؤمن سلامة هذه الاموال، ويرى الاقتصاديون ان تلك الظاهرة لها اثارا خطيرة مستقبلا اذ انها تولد خلا كبيرا في الادخار قد ينجم عنه خلا اخر في سوق العقار بعد ان باع الاف العراقيين عقاراتهم واستثمروا اموالهم في الدول التي لجأ اليها اضافة الى ذلك فان هروب رؤوس الاموال تم في اطار تنقل كبير للأفراد والاموال وهذا مايولد نقص وبطالة في الايدي الماهرة وحيث ان معظم المصانع والمعامل متوقفة فان الاستثمار في مجال القروض لا يؤدي الى تنشيط الاقتصاد بل التعامل المالي في مجال تمويل المصانع والمعامل واستقبال الاموال الوافدة في مجال الاستثمار⁽²¹⁾.

من هنا نجد ان التركيز كان محددا بالعامل البشري والبحث عن طرق اعادتهم من قبل الحكومة لم تعطي اهتماما لموضوع هجرة الاموال الذي قد ينقل البلد من حال الى اخر وبشكل كبير وفي كافة جوانب الحياة لو تركز في اعادة بناء العراق وتطويره بدلا من استفادة الدول الاجنبية منه.

ثانيا: سبل تشجيع عودة الاموال العراقية المهاجرة

على الرغم من وجود اسباب عديدة لعودة رؤوس الاموال المحلية المهاجرة كتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتدني عائد الاستثمار الخارجي ومخاوف تجميد الاموال في الخارج الا ان عودة جميع الاموال من الدول الاجنبية بشكل سريع وتلقائي او مقاطعة الاستثمار في جميع دول العالم خارج البلد يعد امرا صعبا ،

بسبب كبر حجم الاموال المهاجرة وتنوع الاستثمارات بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل اضافة الى القيود التي تضعها الدول الاجنبية على تلك الاموال ،كما ويرتبط كل ذلك بالعلاقات السياسية بين البلدان وهذا ما يتطلب اليات مناسبة لجذب هذه الاموال بشكل منظم وتدرجي وتمثل بما ياتي (22):

- أ- توفير المناخ الاستثماري الملائم بما في ذلك تحسين معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى كفاءة الادارة لجميع فروع النشاط الاقتصادي .
- ب- الحد من العجز في الموازنة العامة عن طريق التشديد في الانفاق مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم التخفيض الحاد في الانفاق العام لانه يؤدي الى التأثير سلبا على حجم الاستثمار الخاص وبالتالي يقلل الانفاق على البنية الاساسية والقطاعات العامة الانتاجية.
- ج- التركيز على الدور الرقابي للبنوك والمؤسسات المالية والتي تشمل مراقبة الحد الأدنى لكفاية رؤوس الاموال بالبنوك ومعالجة التركيز الائتماني ووضع حدود لاقرض المساهمين وتحديد نسبة السيولة اضافة الى تفعيل قوانين اساسية لمكافحة غسل الاموال.
- د- علاوة على الجوانب الاقتصادية فهناك الجوانب السياسية والتشريعية والمعلوماتية وتوفير الحوافز لتوطين بعض الاستثمارات المهاجرة كانشاء صناديق استثمارية كبيرة متخصصة بالاستثمار في مشروعات مدروسة ومحددة كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

الخاتمة

تعتبر مشكلة هروب راس المال من المشاكل الرئيسية والمهمة التي تواجه الدول النامية عموما والعربية خصوصا اذ ان اسبابا عديدة جعلت المستثمر العربي المحلي يبحث عن فرص الاستثمار خارجيا ومن اهمها ضعف بيئة الاستثمار لدى تلك الدول وعدم استيعاب رؤوس الاموال الضخمة كما ان التدخل الحكومي في حركة راس المال يؤدي الى فرض قيود عليها دخولا او خروجا مما يفضي الى الهروب او الهجرة بحثا عن العائد الاعلى اضافة الى عدم الاستقرار الأمني وهذا يترتب عليه نتائج ومشاكل اقتصادية عديدة كضعف النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل والبطالة واستنزاف الموارد المحلية وتعطيل استثمارها علاوة على عدم استقرار العملة المحلية وهذا يستلزم وضع اليات ووسائل لعلاج تلك المشكلة او التقليل من حدتها من خلال القوانين والاجراءات المناسبة والتي تتلائم مع التطورات الحالية في الواقع الاقتصادي لمعظم دول العالم وخاصة الاجنبية منها كمحاولة لاعادة توطين هذه الاموال واستثمارها في الداخل وخاصة بالنسبة للعراق واهمها ضرورة متابعة ممتلكات المهجرين ومطالبة الدول المستقبلية للمهجرين بكشف الاموال العراقية التي هربت لها واتجاهاتها مع اصدار اوامر حكومية بمحاسبة المسؤولين الذين قاموا بتشجيع دور وشركات خارج العراق .

لذا يجب على الدولة ان تاخذ مقياسا تحسب فيه مدة بقاء الاموال في الخارج وتفرض عليه ضريبة تسمى بضريبة الاموال المهاجرة كما تطالب اصحاب الشركات التي تعمل في الخارج بكشف واضح عن تلك الاموال وامكن تواجدها لمنع استخدامها في وجهات غير شرعية كالارهاب وغيره.

كل ذلك يتطلب توفر ارادة وادارة سياسية واقتصادية حازمة تكون قادرة على تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح لمواجهة الانعكاسات التي قد تنجم عن هجرة راس المال والموازنة بينها وبين وسائل الجذب لهذه الاموال الذي يرسخ الثقة في البلد ويكسب تدفقات الاموال الاستثمارية قدرا اكبر من الثبات.

الهوامش والمصادر

1. David B.Gordon and ross Levine/the capital flight problem /international finance discussion papers /April 1988 /p.1-3.
2. Gerald Epslein /capital flight and capital controls in developing countries: www.umass.edu.
3. Benu Schneider /capital flight or normal flows? (astatistical interpretation) /working paper 195 /march 2003 /uk /p.4.
4. احمد سفر /مكافحة غسل الاموال في البلدان العربية/اتحاد المصارف العربية /بيروت /2003/ص 34 .
5. Benu Schneider /measuring capital flight /working paper 194/ March 2003/uk/p.6.
6. السوق السوداء:

www.almogatel.com /p.1-2

7. Michael R.pakko /do high interest rates stem capital outflows /working paper series /federal reserve bank of st.louis /April 2000 /p.2.
8. هاشم مرزوك / واقع حركة رؤوس الاموال العربية /رسالة ماجستير /الجامعة المستنصرية /بغداد 1989/ص 14.
9. Benu Schneider / capital flight or normal flows /op.cit. /p.3.
10. منتدى التمويل الاسلامي : www.islamfin.go-forum.net / p.3
11. هاشم مرزوك / مصدر سابق /ص 16.
12. Chander kant /foreign direct investment and capital flight /international finance section / newjersy /no.80 /march 1996/ p.6-8.
13. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف / هجرة رؤوس الاموال الى الخارج(الاسباب والاثار) / المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الاسلامي / الكويت / 2008/ ص 7-ص 8.
14. عادل حميد يعقوب عبد العال / هجرة رؤوس الاموال الاسلامية الى الخارج في ظل العولمة /المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الاسلامي / الكويت / 2008/ ص 18-ص 22.
15. اسباب اقتصادية وتشريعية لهروب راس المال : www.sharegate.com
16. عبد اللطيف بن عبد الله /مصدر سابق/ص 9.
17. السوق السوداء/مصدر سابق /ص 3.
18. المصدر نفسه /ص 3.
19. هروب راس المال العربي /مجلة المجلة /العدد 2002/1155: www.al-majalla.com.
20. عبد اللطيف بن عبد الله /مصدر سابق/ص 14.
21. فاضل مشعل /هروب راس المال الوطني من العراق/
22. عبد اللطيف بن عبد الله /مصدر سابق /ص 14.

.....

